

## الفصل الأول

### مصادر الفكر السياسي عند المعتزلة

المبحث الأول : المصادر العقلية والسمعية للفكر السياسي  
عند المعتزلة .

المبحث الثاني : المشكلات السياسية التي ساهمت في تشكيل  
الفكر السياسي عند المعتزلة

# المبحث الأول

## المصادر العقلية والسمعية

### للفكر السياسي عند المعتزلة

نحن نعلم أن مصادر التشريع الأساسية في الإسلام بعد وفاة الرسول ﷺ أربعة وهي :

- الكتاب
- السنة النبوية
- الإجماع
- القياس .

وعندما يعرض المعتزلة للمصادر وترتيبها ، يختلفون اختلافاً كبيراً عن أصحاب الحديث وأهل السنة في تعداد هذه المصادر وترتيبها ، فهي عند أهل السنة : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، على هذا الترتيب في حين هي خمسة عند المعتزلة ، فيضيفون العقل إلى هذه المصادر ويقدمونه عليها جميعاً ، بل ويرون أنه الأصل في جميعها<sup>(١)</sup> .

وسوف نعرض لهذه المصادر ولكن مع ملاحظة أن التعرض لها بالتفصيل ، ومن كل الأوجه يخرج عن مجال هذا البحث ، كما أنه من اختصاص علماء أصول الفقه<sup>(٢)</sup> ، لذا فإننا سنتعرض لها بالقدر الذي يسمح لنا ببيان مصادر الفكر السياسي عند المعتزلة .

(١) انظر قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - الدار التونسية للنشر - ١٩٧٤ - ص ١٣٩ .

(٢) لمعرفة هذه الأدلة بالتفصيل ، يمكن الرجوع إلى بعض الكتب ، على سبيل المثال : أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه - تحقيق : محمد حميد الله ، حسن حنفي - المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - دمشق - ١٩٦٤ ، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد : المغنى في أبواب التوحيد والعدل - ج ١٧ - تحقيق : أمين الخولي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - ١٩٦٢ ، د . عبد الروهاب خلاف : مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه - جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العليا - ١٩٥٥ ، محمد الخضري : أصول الفقه - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - ١٩٦٥ ، حسين حامد حسان : أصول الفقه - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٠ ، الدكتور محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الإسلامي ، نشأته ، أدواره التاريخية ، مستقبله - وكالة المطبوعات بالكويت ، ودار القلم ببيروت - ١٩٧٧ ، محمد سلام مذكور : أصول الفقه الإسلامي ، تاريخه وأساسه ومناهج الأصوليين في الأحكام والأدلة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٦ ، شاعر الخليل : أصول الفقه الإسلامي - مطبعة الجامعة السورية - دمشق - ١٩٤٨ ، بدران ، أبو العينين بدران : أصول الفقه - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٥ .

## أولاً: المصدر العقلي

تقديم العقل على السمع عند المعتزلة :

يعد العقل عند المعتزلة أولى ركائز منهجهم وأهمها في معالجة قضايا الفكر الإسلامي ، وخاصة القضايا السياسية ، وترى المعتزلة أنه عن طريق العقل يتم الفهم الصحيح للكتاب والسنة . يقول القاضي عبد الجبار في هذا : « الأدلة أولها دلالة العقل ، لأن به يميز بين الحسن والقيح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة والإجماع . وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم ، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط ، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر ، وليس الأمر كذلك ، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل ، لأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة والإجماع ، فهو الأصل في هذا الباب . وإذا كنا نقول إن الكتاب هو الأصل من حيث أن فيه التنبيه على ما فى العقول ، كما أن فيه الأدلة على الأحكام ، فبالعقل يميز بين أحكام الأفعال وبين أحكام الفاعلين ، ولولاها لما عرفنا من يؤخذ بما يتركه أو بما يأتيه ، ومن يحمده ومن يذمه ولذلك تزول المواخضة عن لاعقل له » .

(١) ذهب كثير من الباحثين الأوربيين والعرب ، إلى أن المعتزلة هم أصحاب الاتجاه العقلي ، وذلك لظهور نزعة الاعتماد على العقل منذ أول أمرهم ، وإلى إقامة سلطان له إلى جانب الوحي ، فحكموه فى آرائهم بالإجمال فى معرفة الله وصفاته ، وفى الحسن والقيح فى الأفعال ، وغير ذلك ، وظهر منهم الاستقلال فى الرأى فى كثير من المسائل . انظر فى هذا مجموعة من الكتابات التى وصفت المعتزلة بأنهم « أصحاب المذهب العقلي » أو « المفكرون الأحرار » أو « التقدميون » سواء اتخذت من ذلك أسماء لكبتها أو تعرضت لهذا الأمر فى ثنايا أبحاثها بصورة جزئية .

\* George. F. Hourani: Islamic rationalism, The ethics of Abd al jabbar -Clarendon press, oxford 1971-P.78.

\* Nicholson, A. Reynold: Litrary History of the Arabs - cambridge - 1930 - P. 224.

\* Osman Amin: Some aspects of religious reform in the muslim middle east in the conflict of traditionalism and modernism in the muslim middle east-Edited by carl leiden, the university of Texas U.S.A.-1966 -P. 788.

انظر حول مكانة العقل فى منهج المعتزلة ، ودوره فى البناء الفكرى الذى أنتجته مدرسة الاعتزال .

\* Montgomery Watt: Free Will and predestination in early islam - Luzac and company L.T.D. - 1948-P.64, F.F.

وانظر أيضا :

حسنى زينة: العقل عندالمعتزلة، تصور العقل عند القاضي عبدالجبار -دار الآفاق الجديدة- بيروت - ١٩٧٨

(٢) القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٣٩ .

ومن جهة أخرى ، ترى المعتزلة أن التنزيل لا يجوز أن يأتي في أى حال من الأحوال مخالفاً للعقل ، لأنه من الله مثلما العقل أيضاً منه ، ولما كان العقل أسبق في الإنسانية من التنزيل ، فهو نور كان ولا يزال يهتدى به الإنسان في حياته . فإذا بدا أى اختلاف ظاهري بين التنزيل والعقل لزم تأويل التنزيل على ضوء العقل<sup>(١)</sup> .

والمعتزلة يجعلون الأنبياء أنفسهم يقيمون الحجة على صدق رسالتهم الإلهية بأنهم أرسلوا من الله للنظر في أدلة العقل والاستدلال ، وهذا معنى الآية ﴿وجئتكم بأية من ربكم﴾<sup>(٢)</sup> فالله سبحانه وتعالى يعث الرسل إلى الكافرين « منبهين من الغفلة وابعثين على النظر »<sup>(٣)</sup> .

ويضيف الزمخشري إلى هذا المعنى عند تفسيره لآية ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾<sup>(٤)</sup> أن الرسل يتممون فقط عمل العقل الذى يجب أن يؤديه أيضاً قبل ظهورهم<sup>(٥)</sup> ، فالعقل قبل السمع ، والسمع منبه للعقل من غفلته<sup>(٦)</sup> . ويتبادر إلى الذهن سؤال ، وهو : إذا كان العقل يأتي بكل ما يأتي به الشرع ، فما وظيفة الشرع إذن في نظر المعتزلة ؟

إن وظيفة الشرع أن يفصل ما هو مجمل في العقل ، يقول القاضى عبد الجبار في ذلك : « إن ما أتى به الرسل لا يكون إلا لتفصيل ما تقرر جملة في العقل ، فإن وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرران في العقل ، إلا أننا لما لم يمكننا أن نعلم عقلاً ، أن هذا الفعل مصلحة وذلك مفسدة بعث الله إلينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال ، فيكونوا قد جاءوا بتقرير ما قد ركب الله تعالى في عقولنا ، وتفصيل ما قد تقرر فيها ، وصار الحال في ذلك ،

(١) قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد : المعنى في أبواب التوحيد والعدل - ج ١٣ - تحقيق : الدكتور أبو العلا عفيفي - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٩٦٢ - ص ٢٨٠ ، انظر أيضاً : أبو الحسين الخياط : الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد ، حيث ذكر الخياط بعض الأمثلة من تأويل المعتزلة لبعض الآيات بهذه الطريقة . انظر ص ١١٥ وما بعدها من هذا الكتاب . وقريب من هذا الرأى تذهب الشيعة الإمامية ، فترى أن الشريعة تثبت بالعقل ، فبدونه كيف نصدق برسالة ، وكيف نؤمن بشرية ، كما أن التشكيك في حكم العقل سفسطة ليس وراءها سفسطة ، انظر : محمد رضا المظفر : أصول الفقه - مطبعة دار النعمان - النجف - ١٩٦٧ - ج ٣ - ص ١٢٩ .

(٢) محمود بن عمر الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تحقيق : مصطفى حسين أحمد - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٩٤٦ - ج ١ - ص ٣٦٥ ، والآية سورة : آل عمران - رقم : ٥٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٩١ .

(٤) سورة النساء : آية ١٦٥ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) المصدر السابق ونفس الصفحة .

كالحال فى الأطباء إذا قالوا : إن هذا البقل ينفع وذلك يضر ، وكنا قد علمنا قبل ذلك أن دفع الضرر عن النفس واجب ، وجر النفع إلى النفس حسن ، فكما لا يكون والحال ما قلناه ، قد أتوا بشيء مخالف للعقل ، فكذلك حال هؤلاء الرسل»<sup>(١)</sup> هذه هى مكانة العقل عند المعتزلة .

استخدام المعتزلة للعقل فى القضايا السياسية :

كان الأصل فى اعتداد المعتزلة بالعقل ، مبنيا على أساس موقفهم من الاتجاهات الأولى التى أفرزتها الحياة الفكرية الإسلامية ، أمثال المشبهة والجبرية والمرجئة ، وبعض هذه الاتجاهات قام ابتداء على أكتاف السلطة الأموية وفى مقدمتها الفكر الجبرى الذى استغلته الدولة الأموية لتدعيم سلطتها .

وقد حارب المعتزلة عن طريق استخدام العقل ، الأسس الفكرية التى تقوم عليها المذاهب الهدامة ، خاصة الشيعية والزندقة ، كما حاربوا الفكر المنحرف فى الإمامة عند الشيعة ، والذى يتمثل فى القول بعصمة الأئمة ، والغلو فى مدى علمهم ، وغير ذلك من آراء سنعرض لها فى حينها .

---

(١) قاضى الفضاة عبد الجبار بن أحمد : شرح الأصول الخمسة - تحقيق : الدكتور عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة ١٩٦٥ - ص ٥٦٥ .

## ثانياً : المصدر السمعي

يتمثل المصدر السمعي عند المعتزلة في القرآن الكريم والحديث النبوي المجمع عليه والإجماع والقياس . وذلك على التفصيل الآتي :

### القرآن الكريم :

القرآن هو الأصل الأول من أصول الأحكام الشرعية ، وهو لا يزال كذلك وسيظل . ولا خلاف في هذا بين المسلمين ، اللهم إلا الخلاف في تفسير الآيات واستنباط معانيها . ولا شك أن المعتزلة - كسائر الفرق الإسلامية - يعتبرون القرآن أهم مصدر تشريعي يعتمدون على آياته ، ويرجعون إليه في الأحكام والعبادات . وقد اعتنى المعتزلة بدراسة القرآن وتفسيره ، فقد أحصى لهم أكثر من تفسير<sup>(١)</sup> وما من شك في أن تفسيرهم له خاضع في أغلب الأحيان لقواعدهم في العدل والتوحيد<sup>(٢)</sup> وقد حازت بعض هذه التفسيرات القبول لدى أهل السنة .

### الحديث النبوي :

#### اهتمام المعتزلة بالحديث الصحيح :

عرف عن المعتزلة عدم الاهتمام بالحديث وروايته والأخذ به . ولكن لا يجب الأخذ بهذا الرأي على علاته لخطئه البائن . فالمعتزلة لم ينكروا الحديث جملة ، بل إننا نراهم يتخذون منه في كثير من الأحيان أداة للرد على الخصوم ، ووسيلة لدفع أقوالهم وإثبات ما يذهبون إليه ، وإن كان التحوط وإعمال العقل وتمحيص الأحاديث هو الغالب على موقفهم منها .

(١) من تلك التفسيرات : تفسير الأصم ، وتفسير عمرو بن خالد ، وتفسير أبي يعقوب الشحام ، وتفسير أبي على الجبائي ، وأبي القاسم البلخي ، وتفسير عبيد الله بن محمد بن جرير ، وتفسير أبي مسلم محمد بن بحر ، وتفسير أبي عبد السلام القزويني ، وتفسير الرّمخشي ، وغيرهم . انظر قائمة هذه التفسيرات في : أحمد بن يحيى بن المرتضى : طبقات المعتزلة - تحقيق : سومنه ديفلد - فلرز - بيروت - ١٩٦١ - ص ١١٩ ، مقدمة كتاب شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار - ص ٢٠ - ٢٣ ، اجنتس جولد تسيهر : مذاهب التفسير الإسلامي - ترجمة : الدكتور عبد الحلّيم النجار - دار اقرأ - بيروت - ١٩٨٥ - ص ١٣٥ وما بعدها .

(٢) انظر على سبيل المثال : الرّمخشي : الكشاف ، فإن تفسيره للقرآن خضع لقواعد المعتزلة في العدل والتوحيد .

وفى هذا الصدد يورد القاضى عبد الجبار ردًا لأبى على الجبائى على ابن الراوندى ، دفع به ما ذهب إليه ابن الراوندى من أن المعتزلة لا دخل لهم فى الحديث ، ويُن أبو على كثرة المحدثين من المعتزلة وكثرة المصنفين منهم<sup>(١)</sup> .

وهذا الرد من أبى على يتفق مع ما يذكر عن رواية كثير من أهل الاعتزال للحديث وحفظه ، مثل أبى الحسين الخياط ، وأبى الحسن الاسفنديانى ( الطبقة التاسعة ) ، وأبى مجالد أحمد بن الحسين البغدادى ( الطبقة الثامنة ) ، وهذا الأخير كان يحفظ مائة ألف حديث ، وقد كان يتردد عليه جماعة من أصحاب الحديث ببغداد ويسألونه أن يحدثهم فى الدقائق ، فأملى عليهم من حفظه خمسة آلاف حديث<sup>(٢)</sup> .

فالمعتزلة ترى « أن قول الرسول حجة »<sup>(٣)</sup> ، ولكن مع التأكد من صحة المتن والسند ، فهم يرحبون بالحديث الصحيح ويأخذون بنصومه ويروونه ، كما سنرى فى كثير من المواضع حين الحديث عن فكرهم السياسى ، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى أن يضع شرحًا لمسند أحد كبار شيوخ الحديث ، وهو ما فعله أبو على الجبائى . فقد أورد النجرى فى كتاب « شرح الأزهار » أن لأبى على شرحًا على مسند ابن أبى شيبة<sup>(٤)</sup> . وإذا ثبت هذا الخبر ، فإن له دلالة هامة تكمن فى أن موقف المعتزلة من أهل الحديث لم يكن موقف الرفض التام ، بقدر ما هو موقف الناقد الحريص على سلامة الأثر النبوى من أن يعبث به العابثون ، وليس أدل على ذلك من شرح أبى على هذا .

فالمعتزلة قد اهتموا بالحديث وعنوا به رواية وشرحًا ، فأعلامهم الأول الذين اشتغلوا بالرواية للقصص والسيرة والتاريخ ، رووا الحديث كذلك ، وفى البخارى ومسلم أحاديث كثيرة رواها رواة معتزلة<sup>(٥)</sup> ومن هؤلاء الرواة من وردت أحاديثه أيضا فى بقية كتب السنة ، ومنهم من روى عنه أحمد بن حنبل إمام أهل الحديث<sup>(٦)</sup> .

فالمعتزلة لم يهملوا الحديث ، وإن لم يشتهروا بصناعته شهرة أصحاب الحديث . يقول القاضى عبد الجبار : « وأما ظن من يظن فى أصحابنا أنهم ليسوا من أهل الحديث ، فليس

(١) القاضى عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٩٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٣٩ .

(٤) ابن مفتاح النجرى : شرح الأزهار - القاهرة - ١٣٥٧ هـ - ج ١ - ص ٣٧ .

(٥) جمال الدين القاسمى : تاريخ الجهمية والمعتزلة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٥ - ص ٧٥-٧٧ .

(٦) المصدر السابق : ص ٧٦ .

كما قاله ، وذلك كظن بعضهم أنهم ليسوا من أهل الفقه ، وإنما أتى هذا القائل من أجل أنهم لم يشهروا أنفسهم بالفقه ، وتوفروا على ما هو عندهم أجدى في الدين من ذلك ، وكذلك القول في طلبهم الحديث»<sup>(١)</sup> .

سبب تشدد المعتزلة تجاه الحديث : الوضع وخاصة في قضية الإمامة :

كان الدافع وراء موقف المعتزلة من الحديث هو أنهم حين بحثوا في القضايا الخلافية في التراث الإسلامي ، وجدوا استعانة الفرق المختلفة بالأحاديث المتعارضة والمتناقضة المروية بالأسانيد المعتمدة في كل قضية من هذه القضايا ، وخاصة قضية الإمامة .  
فهناك الأحاديث التي تفضل أبا بكر على جميع الصحابة ، وتلك التي تفضل علياً عليهم ، وأخرى تفضل عليهم عمر بن الخطاب ، وهناك الأحاديث التي تفضل العرب ، وتلك التي تفضل الفرس ، وهناك الأحاديث التي تمدح المدن والأقاليم ، سواء ما كان قد فتح منها على عهد النبي في شبه الجزيرة ، أم لم يتم فتحه إلا بعد وفاته . وهناك أحاديث الوصية والنص في الإمامة ، بعضها ينص على علي بن أبي طالب وبعضها ينص على أبي بكر وبعضها ينص على العباس بن عبد المطلب ... إلخ .

فقد رأى المعتزلة في هذا الصدد الكثير من الأحاديث الموضوعية والمنحولة ، والتي نسبت زوراً وكذباً لرسول الله ﷺ ، ولتأكيد رأيهم هذا فقد رووا عن « شعبة » وهو الذي يقال : إنه أمير المؤمنين في الحديث ، أنه قال : « ما أنا من شيء أخوف مني أن يدخلني النار من الحديث ، لا تكاد تجد أحداً فتنش هذا الحديث تفتيشي ، وقد نظرت فيه فوجدت لا يصح منه الثلث»<sup>(٢)</sup> .

ولهذا فقد وضع المعتزلة عدة ضوابط للأخذ بالحديث وهي :

( أ ) عدم الاعتراض بأسماء رجال السند ورواة الحديث ، فالعبرة بحكم العقل على هذا النص المروى ، لا بالهالات التي أحاطت بالرواة ، فقد يتحد حديثان في رجل السند المروى ، ولكن العقل يقبل أحدهما ويصححه ، بينما يرفض الثاني ويطره<sup>(٣)</sup> .

(١) القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩٣ .

(٣) حدث بين أبي علي الجبائي ( ٢٥٥ - ٣٠٣ هـ ) وبين معاصره له يدعى التركي ، محاورته حول الموقف من حديثين اتحدا في السند والرواية ، فرفض الجبائي أحدهما وصحح الآخر . وكان سبب رفض الجبائي للحديث هو أنه ينتصر للجبر الذي ناهضه المعتزلة .

انظر تفاصيل تلك المحاورته في : القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ٢٨٩ .

(ب) عرض الأحاديث على الكتاب ، فما وافق القرآن قبلناه ، وما خالفه وخالف السنة العملية رفضناه . ويروون في ذلك عن النبي ﷺ قوله : « سيأتيكم عنى حديث مختلف فما وافق كتاب الله تعالى وستتت فهو منى ، وما كان مخالفاً لذلك فليس منى »<sup>(١)</sup> كما يروون قوله : « سيفشوا الكذب بعدى ، فما جاءكم من الحديث فاعرضوه على كتاب الله »<sup>(٢)</sup> .

(ج) يجب التمييز بين الأحاديث التي موضوعها الدين والعقائد ، وتلك التي موضوعها السنة العملية ، فيجب رفض الاستدلال بأحاديث الآحاد على أمور الدين والعقائد ، ويقبل الاستدلال بها في العمليات « لأن ما طريقه الدين لا يجب قبول خبر الواحد فيه أصلاً »<sup>(٣)</sup> .

(د) يجب معرفة الملابس التي قيل فيها الحديث ، والظروف التي قيل لأجلها ، فالراوى قد يصدق في الرواية ، ولكنه لا يضع الحديث في موضعه ، لأن كتب الحديث قد صنفت الأحاديث تصنيفاً موضوعياً ، ولم تهتم - في الغالب - بما يقابل أسباب النزول في القرآن ، وهى أسباب قول الحديث وظروف التحدث به . ويروى المعتزلة عن عروة بن الزبير قوله فى أبى هريرة « وهو يحدث الحديث الكثير : صدق ، وكذب ، فقيل له : ما المراد بذلك ؟ فقال إما أن يكون سمع بذلك من النبي فلا شك فيه ، ولكن منها ما وضعه على موضعه ، ومنها ما لم يضعه فى موضعه »<sup>(٤)</sup> .

هذه هى الضوابط التى وضعتها المعتزلة للأخذ بالحديث النبوى الذى استعانت به كثيراً خاصة فى مباحث الإمامة ، وهو ما سنلاحظه خلال هذه الدراسة .

## الإجماع :

### أهمية الإجماع كمصدر للفكر السياسى عند المعتزلة :

تزداد أهمية الإجماع ، كمصدر للتشريع السياسى ، إذا لاحظنا أنه يعتبر أساساً للنظام

(١) القاضى عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٩٣ .

والحديث رواه البخارى والترمذى انظر : أ.بى. ونسلك ، ب. منسج ، ج. بروخمان : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى - مطبعة بريل - ليدن - ١٩٦٥ - ج ١ - ص ١٣٥ .

(٢) عمرو بن بحر الجاحظ : زمام الجاحظ - تحقيق : د. عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى - القاهرة - ١٩٦٤ - ج ١ - ص ٢٨٧ ، والحديث رواه الترمذى وابن ماجه وابن حنبل - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج ٥ - ص ١٤٨ .

(٣) القاضى عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٩٤ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٩٣ .

النيابي في الإسلام ، مثله مثل الشورى ، ولذلك وصفه المستشرق « جولد تسيهر » ، بأنه مفتاح التطور التاريخي للإسلام من الناحية السياسية والعلمية والتشريعية<sup>(١)</sup> . ولذلك ينبغي أن نبحت في دور الإجماع كمصدر من مصادر نظام الحكم الإسلامي ، وعلاقته بمبدأ الشورى والحكم النيابي عند المعتزلة .

### الآراء المختلفة حول الإجماع :

الإجماع هو ثالث الأدلة الشرعية عند أغلب العلماء المسلمين ، بعد القرآن والسنة . وقد انقسم علماء الإسلام بصدد كون الإجماع مصدراً من مصادر التشريع إلى اتجاهين هما :

**الاتجاه الأول :** ويمثله معظم فقهاء الإسلام ، ويرى أن الإجماع مصدر هام من مصادر التشريع بعد القرآن والسنة ، وأكدوا على قيمة اتفاق كلمة الجماعة الإسلامية على حكم معين<sup>(٢)</sup> ، لكن هذا لا يمنع من وقوع الخلاف بين هذا الفريق في مدى حجية الإجماع وفي أهميته ، وفي اشتراط اتفاق الأمة كلها أو عدم اشتراطه ، إلى نحو ذلك مما هو مشهور في كتب الفقه .

**الاتجاه الثاني :** ويمثله الشيعة الإمامية التي ترى أن الإمام هو الحجة فقط<sup>(٣)</sup> . وداود الظاهري وشيعته من أهل الظاهر ، الذين رأوا أنه لا حجة في إجماع من بعد الصحابة<sup>(٤)</sup> . والهشامية أصحاب هشام بن الحكم الذين رأوا أن الأمة يمكن أن تجتمع على الباطل ، ويستشهدون بما حدث في صدر الإسلام الأول ، حيث اختار المسلمون أبا بكر وتركوا على بن أبي طالب مع أنه أولى بالخلافة وأليق بها<sup>(٥)</sup> .

كما ذهب الراوندية إلى ما ذهب إليه الهشامية ، فرأى ابن الراوندي أن أمة محمد ﷺ

(١) اجتنس جولد تسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام - ترجمة : محمد يوسف موسى وآخرون - دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، مكتبة المثنى ببغداد - ١٩٦٤ - ص ٦٢ .

(٢) أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه - ج ٢ - ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ، أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٠٤ - ج ١ - ص ١٧٩ - ١٨٠ ، عبد الكريم الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام - تحقيق : ألفرد جيوم - أكسفورد - ١٩٣٤ - ص ٤٩٢ .

(٣) أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه - ج ٢ - ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ، سيف الدين الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٦٧ - ج ١ - ص ١٨٣ .

(٤) أبو حامد الغزالي : المستصفى - ج ١ - ص ١٨٩ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

يجوز عليها الاجتماع على الخطأ<sup>(١)</sup> . هؤلاء جميعاً هم الذين شدوا عن إجماع الأمة الإسلامية حول مشروعية الإجماع .

موقف المعتزلة من قضية الإجماع

وأدلّتهم على حجّيته من القرآن والحديث النبوي :

أجمعت المعتزلة إلا النظام<sup>(٢)</sup> على أن الإجماع حجة . وقد استدلوا على حجّيته بالسمع . يقول القاضي عبد الجبار : « إن الواجب أن يرجع فيما يحكى من الإجماع إلى أدلة السمع »<sup>(٣)</sup> . « أما الاستدلال على صحة الإجماع من جهة العقل فبعيد ، لأنه لا دليل عقلي في جماعة مخصوصة على أنهم لا يخطئون فيما يعملون ويقولون »<sup>(٤)</sup> .

ومن الأدلة السمعية التي استدلت بها المعتزلة على حجّية الإجماع :

القرآن : استدلت المعتزلة على حجّية الإجماع بعدة آيات قرآنية وهي :

قول الله عز وجل : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ، ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾<sup>(٥)</sup> ، فهذه الآية تدل على أن الله سبحانه وتعالى قد تواعد الذين عدلوا عن اتباع سبيل المؤمنين ، كما تواعد المكذبين للرسول بعد البيان ، وهذا يدل على أن اتباع سبيلهم صواب ، « ولا يكون سبيلهم بهذه الصفة إلا وهم حجة فيما يتفقون عليه ، لأنهم لو لم يكونوا حجة لم يجب ذلك فيهم ، كما لا يجب ذلك فيمن ليس برسول ، ويجب فيمن ثبت أنه رسول »<sup>(٦)</sup> .

قول الله عز وجل : ﴿ واتبع سبيل من أناب إلى ﴾<sup>(٧)</sup> « لأن قوله : ﴿ من أناب إلى ﴾ يتضمن المؤمنين ، لأنهم المختصون بهذه الصفة »<sup>(٨)</sup> .

قول الله عز وجل : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون

(١) الخياط : الانتصار - ص ١٥٩ .

(٢) أبو الحسين البصري : المعتمد في أصول الفقه - ج ٢ - ص ٤٥٨ ، عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة - تحقيق : د . محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٥٩ - ١٩٦٤ - ج ٦ - ص ١٢٩ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٥٧ ، البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ١٤٣ .

(٣) القاضي عبد الجبار : المغنى - ج ١٧ - ص ٢٠٧ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٩٩ .

(٥) سورة النساء : آية ١١٥ .

(٦) القاضي عبد الجبار : المغنى - ج ١٧ - ص ١٦٠ .

(٧) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٨) المصدر السابق : ص ١٧٠ .

الرسول عليكم شهيداً»<sup>(١)</sup>، « والوسط هو العدل ، ولا هذه حالهم إلا وهم خيار ، لأن الوسط من كل شيء هو المعتدل فيه »<sup>(٢)</sup> .

قول الله عز وجل : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، « فوصفهم بهذه الصفات الموجبة لكون فعلهم صواباً ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الكبائر لا تقع منهم ، لأن حال جمعهم كحال الواحد ، إذا وصف بهذه الصفة ، وقد علمنا أن ذلك لا يمنع من وقوع الصغير منه ، فكذلك حال جميعهم »<sup>(٤)</sup> .

الحديث النبوي : استدل المعتزلة أيضاً على حجية الإجماع بأحاديث الرسول ﷺ ومنها<sup>(٥)</sup> :

قول الرسول ﷺ : « لا تجتمع أمتي على خطأ ولا على ضلال »<sup>(٦)</sup> .

قول الرسول ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، حتى يأتي أمر الله عز وجل »<sup>(٧)</sup> .

قول الرسول ﷺ : « من سرته مجبوحة الجنة فليزِم الجماعة ، فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد »<sup>(٨)</sup> .

قول الرسول ﷺ : « يد الله عز وجل ، على الجماعة »<sup>(٩)</sup> .

قول الرسول ﷺ : « من خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة قيد شبر ، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه »<sup>(١٠)</sup> .

مدى حجية الإجماع :

اختلفت المعتزلة فيما يقع به الإجماع مع بعض الفقهاء والأصوليين . فالمالكية يرون أن

(١) سورة البقرة : آية ١٤٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٧١ .

(٣) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٩٦ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٦) رواه الترمذى ، والدارمى ، وأحمد بن حنبل - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ج ١ - ص ٣٦٤ .

(٧) رواه البخارى وابن ماجه وأحمد بن حنبل - انظر المصدر السابق - ج ٤ - ص ٥٣ .

(٨) رواه الترمذى وابن حنبل - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ج ١ - ص ١٤٤ .

(٩) رواه الترمذى والنسائى - انظر المصدر السابق - ج ١ - ص ٣٧١ .

(١٠) رواه مسلم والنسائى وأحمد بن حنبل - انظر المصدر السابق - ج ٤ - ص ٤٣ .

الإجماع ، ما أجمع عليه أهل المدينة<sup>(١)</sup> . أما الشافعية فيرون أن الإجماع ما أجمع عليه الصحابة<sup>(٢)</sup> . ويصرح الحنابلة أكثر من غيرهم فى إنكار إجماع غير الصحابة<sup>(٣)</sup> . أما الأحناف ، فالمراد بالإجماع عندهم إجماع مجتهدى الأمة فى كل عصر<sup>(٤)</sup> .

وإلى رأى الأحناف ذهب المعتزلة فى الإجماع ، فهى ترى « اعتبار كل المصدقين فى الإجماع على اختلاف مذاهبهم ، لأن الدليل المعتمد فى هذا الباب هو الخير : لا تجتمع أمتى على خطأ<sup>(٥)</sup> » والخبر يقتضى ذلك<sup>(٦)</sup> . ويضيف أبو على الجبائى إجماع الطائفة المحقة المجانبة للكفر والفسق<sup>(٧)</sup> .

فالإجماع عند المعتزلة يختلف عن الكتاب والسنة النبوية ، فى أن الحكم الذى يتقرر من خلاله ، يمكن أن يلغى أو يعدل بإجماع لاحق ، فكل جيل يمكن أن يقرر بالإجماع ما يراه مناسباً له ، ولو خالف إجماع الأجيال السابقة ، فالإجماع عندهم ليس إجماعاً لأشخاص بأعيانهم ينحصر فيهم دون غيرهم بالإجماع ، أو أنه مقصور على عصر دون عصر ، ولذلك فهم يرفضون :

( أ ) رأى الشيعة أن الحججة هو الإمام : ترفض المعتزلة أن يكون الإمام هو الحججة ، كما ترى الشيعة<sup>(٨)</sup> .

(ب) أن يكون الإجماع هو إجماع الصحابة وحدهم : ترفض المعتزلة أن يكون الإجماع هو إجماع الصحابة وحدهم ، يقولون فى هذا : « فأما من اعتبر فى الإجماع الصحابة فقط ، فظواهر الأدلة الدالة على صحة الإجماع تمنع من ذلك ، لأنه عز وجل ، بين وجوب اتباع سبيل المؤمنين ، ولم يخص عصرًا دون عصر ، وكذلك القول فى نفيه الخطأ عن إجماع الأمة . فأما تعلقهم بأنهم اختصوا بشهادة الرسول ، ومعرفة أغراضه ،

- 
- (١) الشيخ عبد الرحمن عيد الخلاوى : تسهيل الوصول إلى علم الأصول - مطبعة البانى الخلبى - القاهرة - ١٣٤١ هـ - ص ١٧٣ ، الفزائى : المستصفى - ج ١ - ص ١٨٧ .  
(٢) الشيخ محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٦٣ - ج ٢ - ص ٢٨٢ .  
(٣) د . عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه - دار القلم - الكويت - ١٩٧٨ - ص ٤٩ .  
(٤) الخلاوى : تسهيل الوصول إلى علم الأصول - ص ١٧٣ .  
(٥) رواه الترمذى ، والدارمى ، وأحمد بن حنبل - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج ١ - ص ٣٦٤ .  
(٦) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ١٧ - ص ٢٠٨ .  
(٧) المصدر السابق ونفس الصفحة .  
(٨) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ١٧ - ص ١٥٦ ، وسوف نعرض بالتفصيل نقد المعتزلة لرأى الشيعة فى أن الإمام هو الحججة فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

فإنه بعيد ، لأن ذلك يوجب أن من عداهم لا يعرف مراد الرسول ، فى باب الأحكام بالنقل ، والتواتر وسائر الأحكام»<sup>(١)</sup> .

(جـ) أن يكون الإجماع هو إجماع أهل المدينة : ترفض المعتزلة أن يكون الإجماع مقصوراً على أماكن بعينها ، يقول القاضى عبد الجبار : « فأما من اعتبر إجماع أهل المدينة ، فقد أبعد ، لأن ما دل على الإجماع يقتضى أنه لا معتبر ببلد دون بلد ، ولا ببقعة دون بقعة ، وأن المعتبر بالمجتمعين إذا كانوا كل الأمة أو كل المؤمنين ، فكيف تصح هذه الطريقة ؟ ، فقد علمنا أن البلد لا معتبر به وإنما المعتبر بأهله ، لأن الإجماع على المقالة منهم يقع ، فإذا صح ذلك فسواء ما كانوا بالمدينة أو بمكة فى الحال لا تختلف ، فأما ترجيح خبرهم على خبر غيرهم ، فقد يصح على وجه ، وقد لا يصح ، والوجه الذى يصح عليه ، لا يصح أن يكون الوجه فى صحته كونهم بالمدينة ، وتعلقهم فى ذلك بأن المدينة معدن الوحي ومستقر الشرع وموضع كمال الدين ، وقد مدحها الرسول ... إلى غير ذلك ، لا يوجب أن إجماع أهلها هو المعتبر ، لأن مدحهم يتناول خيارهم ، وفى كل بلد بها خيار يستحقون المدح ، ولا يوجب ذلك اعتبار إجماعهم ، ولا فرق بين من عقد الإجماع بأهلها لما ذكره ، وبين من زعم أن مبدأ كثير من الفتن كان منها فيجعل ذلك مقولاً لمكة ، أو للبصرة ، أو الكوفة ، إلى غير ذلك ، ولا فرق بينه وبين من قال : إن المعتبر إجماع أهل مكة ، لأن كمال الدين بها حصل عام الفتح ، وهذا ركيك من القول يغنى عن وضوح فساد»<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا فالمكان غير معتبر به ، ولكن المعتبر به ، أهل الإجماع وتحقق صفاتهم .

#### علاقة الإجماع بمبدأ الشورى :

الإجماع بما يتضمن من الحوار والشورى ، لا بد له من أثر فى نفي الخطأ عن الجماعة ، ذلك أن الإجماع لا بد وأن يقود إلى حالة كيفية نابعة من الاجتماع والحوار ، ذلك « أنه لا يمتنع أن يكون المعلوم من حال عشرة بأعيانهم أن كل واحد منهم لا يختار مع صاحبه إلا الصواب ، وإن كان قد يختار الخطأ إذا انفرد ، كما لا يمتنع فيهم أن يصيبوا فى الرأى إذا اشتركوا فيه ، وإن جاز أن يخطئ كل واحد منهم فيما يستبد به ، وإذا جاز ذلك لم يمتنع أن يرد النص بأن إجماعهم حق ويكون إجماعهم مخالفاً لقول كل واحد منهم»<sup>(٣)</sup> ، وعلى

(١) المصدر السابق : ص ٢١٣ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المنى - ج ١٧ - ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٥٧ .

هذا فإن المشاورة جزء لا يتجزأ من مفهوم الإجماع « وهذه طريقة أهل الحرمة والرأى من ذوى العقول لأنهم إنما يجتمعون فى النوازل والحوادث على المشاورة لكى يحترزوا عن الخطأ الذى لولا اجتماعهم لكان إلى أن يقع أجوز» (١) .

### عدم اهتمام المعتزلة بالكثرة العددية فى التشريع السياسى :

المعتزلة لا تعنى بالإجماع الكثرة العددية ، وإنما الفكرة الحق ، واستدلّت المعتزلة على هذا الرأى ببعض آيات القرآن الكريم التى مدح فيها الله تعالى القليل وذم الكثير . ومن هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وما آمن معه إلا قليل ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ وقليل ما هم ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ وما وجدنا لأكثرهم من عهد ﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ (٦) وقوله تعالى : ﴿ ولكن أكثرهم لا يعلمون ﴾ (٧) إلى غير ذلك من الآيات (٨) .

كما استدلت المعتزلة على فكرتهم بما روى فى كتاب « المصاييح » عن ابن مسعود أنه قال : « الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كان رجلاً واحداً ، وما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سئل عن السنة والبدعة والجماعة والفرقة ، فقال : السنة ما سنه محمد ﷺ والبدعة ما خالفها ، والجماعة مجامعة أهل الحق وإن قلوا ، والفرقة متابعة أهل الباطل وإن كثروا ، فثبت أنه يجب أن يقال فى الجماعة أنها المحققة وإن قلت » (٩) .

ويواصل المعتزلة بيان هذا الفهم ويناقشون فكرة السواد الأعظم ، ويردون على من استدلت

(١) المصدر السابق : ص ١٥٩ .

ونود التنويه إلى أن فقهاءنا لم يصلوا إلى مرحلة تنظيم الهيئة التى تتولى الإجماع فى صورة مجلس للحوار والتشاور ، ولم يعرف الإسلام فى تاريخه مجالس للعلماء أو المجتهدين ، بل وقف علمائنا أمام هذه الخطوة الضرورية مما أوشك أن يصاب هذا المصدر الشرعى بالعم ، رغم أنه يحمل فى ثناياه قابلية الفقه الإسلامى للنمو والتطور ، انظر : عبد الرزاق السنهورى : فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أم شرقية - ترجمة د . نادية عبد الرزاق السنهورى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٩ - ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) سورة هود : آية ٤٠ .

(٣) سورة ص : آية ٢٤ .

(٤) سورة النساء : آية ٦٦ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٠٢ .

(٦) سورة : الأنعام : آية ١١٦ .

(٧) سورة : الطور : آية ٤٧ .

(٨) القاضى عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٨٦ .

(٩) المصدر السابق ، ونفس الصفحة .

بحديث الرسول ﷺ : « عليكم بالسواد الأعظم ، ومن أراد بمجوحة الجنة فليزِم الجماعة »<sup>(١)</sup> على ارتباط الفكرة الحق بالكثرة العددية ، ردوا بأن كتاب الله سبحانه وتعالى ورد بمدح القليل في آيات وذم الكثير . وهو ما يعد دلالة على أن الكثير والقليل مفاهيم حيادية لا يرتبط فيها الكثير بالصحيح ، والقليل بالخطأ ، ورووا عن علي عليه السلام أنه قال : « إن الحق لا يعرف بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله ، وصح أن النبي ﷺ لما بعث كان هو الحق ، وكل المشركين على كثرتهم على باطل ، فكيف يجوز التعلق بالكثرة ، وإنما أراد ﷺ بقوله : عليكم بالسواد الأعظم ، من هو مصدق به دون الكفار ، ومن صدق به فقد بين أن إجماعهم حجة ولا سواد أعظم من سوادهم ، فهذا هو المراد بالأعظم إذ لا يجوز أن يريد بذلك من يجحد النبوة ويخرج عن طريق الإسلام ، وإذا ثبت ذلك لم يكن عليهم معول إذا فارقوا الأدلة وخرجوا على طريقة الكتاب ، وعمّا كان عليه الرسول ﷺ والصدر الأول »<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا فإن الأمر يتعلق بالفكرة الحق ذلك أنه « لا يتبع إلا أهل البصر والأمانة وإن قلوا دون الكثرة ، فكيف يسوغ لكم اتباع الكثرة الذين إذا تبعناهم وجدناهم منهمكين في طريقة الجهالة ، وبعد : فإذا كان للحق طريق من الأدلة ، فالواجب أن يتبع ذلك الطريق دون الجمع الكثير الذي قد يصح كونهم ضالين عن تلك الطريق ، كما يصح كونهم مصيبين لها ، لأن المذاهب صحت أو بطلت هي واقعة ، وإنما الكلام فيما الذي يصح منها ، فكيف يرجع في ذلك إلى الكثرة ؟ وكتاب الله قد نطق بذلك بقوله : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾<sup>(٣)</sup> .

إذن النتيجة المنطقية أن « الحكم لمن تفقه لا للكثرة » ، القضية إذا لا تثار عند المعتزلة على المستوى الكمي العددي ، ولكن تثار على مستوى إدراك الفكرة والتفقه فيها ، ويستدلون « بقوله تعالى : ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾<sup>(٤)</sup> ولم يقل فاسألوا أهل الجماعة ، وقال تعالى : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾<sup>(٥)</sup> وهم العلماء ، ولم يقل أولى الكثرة فكيف يصح فيما طريقه الدين أن نتبع قول الكثير وقد أتانا الله من العقل ما نعرف به البصيرة »<sup>(٦)</sup> .

(١) رواه الترمذى وابن حنبل ، انظر : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ج ١ - ص ١٤٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨٧ .

(٣) القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٨٨ - ١٨٩ . والسورة : التوبة - آية ١٢٢ .

(٤) سورة الأنبياء : آية ٧ .

(٥) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٦) المصدر السابق : ص ١٨٩ .

إن إضفاء الشرعية من خلال العدد والكم في عمليات التشريع هي ممارسة سياسية خاطئة ، وهنا تبدو لنا تلك الإضافة الاعتزالية في مجال النظم من خلال تقسيمهم للإجماع ، ذلك أن الإجماع عندهم على ضرين :

أحدهما : إجماع العامة والعلماء ، والمعتبر بأن تعرف الأمر المضاف إلى جميعهم .  
والثاني : ما يضاف إلى العلماء من المسائل التي لا مدخل للعامة في معرفة طريقها ، « لأن من هذه حاله لا معتبر للعامة فيه ، إلا من حيث يعلم كونهم منقادين للعلماء ، فما هذه حاله إنما يعلم إجماعهم بمعرفة ذلك من كافتهم ، وإن أحداً ما يعلم به الإجماع ظهور القول من بعضهم والرضا به من الباقيين إذا انتشر ، أو أن يعلم ترك نكير الباقيين<sup>(١)</sup> » .  
نحن حيال رؤية فكرية ناضجة ، تفرق بين الأمور وتخص كلاً منها بالمختص بها ، حتى لا تصير الأغلبية تعبيراً عن حالة شكلية من الشرعية تضيء على السياسات التي قد تتعارض مع المصلحة العامة ، ومن هنا فإن الفكر الاعتزالي في هذه القضية هو تصحيح للرأى القائل بأن حكم الأغلبية مبنى على افتراض أن الأغلبية العددية لمجرد أنها كذلك معصومة من الخطأ ومرتفعة عن الزلل .

#### القياس :

القياس طريق يلجأ إليه المجتهد بحثاً عن حكم الله في أمر لم يرد فيه نص . ويمكن تعريفه بأنه إلحاق واقعة لا نص على حكمها الشرعى بواقعة ورد نص بحكمها ، وذلك في الحكم الذى ورد به النص لتساوى الواقعتين في علة الحكم<sup>(٢)</sup> . وتأتى منزلة القياس فى الاستدلال بين مصادر المشروعية الإسلامية ، بعد القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع . وهو حجة عند جمهور الفقهاء ، ومصدر للأحكام لدى معظم المذاهب الإسلامية .

ولكن هناك قلة ترى أن القياس ليس بحجة ، ومن هذا الفريق ابن حزم الذى يرى أن القياس بدعة ، فلا يجوز الاعتماد عليه<sup>(٣)</sup> . كما أنكرته الشيعة ولم تجز الاعتماد عليه . وقد توافرت الأخبار الواردة عن أئمة أهل البيت فى شجبه والإنكار على القائلين به<sup>(٤)</sup> .

(١) القاضى عبد الجبار : المعنى - ج ١٧ - ص ٢٤٣ .

(٢) د . بدران أبو العينين بدران : أصول الفقه - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٢٣٢ .

(٣) أبو محمد على بن أحمد بن حزم : ملخص إبطال القياس والاستحسان والتقليد والتعليل - مطبعة جامعة

دمشق - سوريا - ١٩٦٠ - ص ٥ .

(٤) أبو نعيم الأصبهاني : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - مكتبة الخانجي - ١٩٣٣ - ج ٣ - ص ١٩٧ .

أما المعتزلة فقد اتفق أغلبهم على القياس الشرعي ، واتخذوه أصلاً من أصول التشريع ، وأيدوه وساندوه لأنه مما يسائر نظرتهم العقلية . وإن لم يتفقوا جميعاً على ذلك ، فقد اعترض عليه إبراهيم النظام<sup>(١)</sup> .

وقد دلت المعتزلة على حجية القياس<sup>(٢)</sup> « أن النبي ﷺ قد عمل بالقياس والاجتهاد مشاهدة ، كما أمر بعض من أنفذ من حكامه وولاته إلى الأطراف البعيدة بأن يحكموا برأيهم إن أعوزهم الحكم من الكتاب والسنة ، وكان أشهر من روى عنه ذلك معاذ بن جبل »<sup>(٣)</sup> . كما أن القياس يمكن التوصل به إلى معرفة أحكام الأفعال والعبادات « إذ لا يمتنع أن يتعبد الله بالقياس إذا علم أن صلاح المكلف في التعبد هو أن يتوصل إلى بعض هذا الصلاح بالقياس ، وإلى بعضه الآخر بالنص . والدليل على حجية القياس إجماع الصحابة على الأخذ بالرأي والاجتهاد والقياس<sup>(٤)</sup> » .

---

(١) البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ١٤٣ - ١٤٤ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٥٧ .

(٢) القاضي عبد الجبار : المعنى - ج ١٧ - ص ٣٠٠ .

(٣) هو معاذ بن عمرو بن أوس الخارجي الأنصاري ، وجهه النبي ﷺ عاملاً له إلى اليمن ، وسأله : بما تقضى ؟ قال معاذ : بما في سنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال أجتهد برأى ، فقال رسول الله ﷺ الحمد لله الذي وفق أصحاب رسول الله لما يجب رسول الله . انظر : يوسف بن عبد الله بن عبد البر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب - تحقيق : علي محمد الجاوي - مكتبة نهضة مصر - القاهرة - د . ت - ج ٢ - ص ١٤٠٤ .

(٤) القاضي عبد الجبار : المعنى - ج ١٧ - ص ٢٩٦ .

## المبحث الثاني

# المشكلات السياسية التي ساهمت في تشكيل الفكر السياسي المعتزلي

نشأت المعتزلة في عصر المشكلات السياسية الكبرى ، مما كان له أكبر الأثر في آرائهم وتوجهاتهم السياسية . ومن أهم هذه المشكلات :

### أولاً - مشكلة الإمامة :

مشكلة الإمامة ، هي أول مشكلة اختلف المسلمون في شأنها بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة ، ذلك لأن النبي لم يقرر نظاماً معيناً لمن يكون إماماً أو خليفة من بعده ، قال الشهرستاني في ذلك : « وأعظم خلاف بين الأمة ، خلاف الإمامة ، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية ، مثل ما سل على الإمامة في كل زمان »<sup>(١)</sup> .

وهذا القول من أحد مؤرخي الفرق الإسلامية الذين شهد لهم بالدقة والإحاطة ، يدل على ما لهذه المسألة من أهمية كبيرة ، وما ترتب عليها من نتائج ذات خطورة بالغة ، إذ أدى الخلاف حولها فيما بعد إلى نشوء الفرق الإسلامية الأولى ، كالشيعة والخوارج والمرجئة . فهي من الناحية التاريخية أول مشكلة ترتب عليها انقسام المسلمين إلى فرق تتصارع فيما بينها صراعاً سياسياً ، سرعان ما تطور بعد ذلك فأصبح صراعاً عقائدياً .

وما جعل تلك الخلافات السياسية بين المسلمين مرتبطة عندهم بالعقائد ، أن الخلاف السياسي بين المسلمين ما كان ليباعد عن الدين ، لأن كل فريق من الفرق المتنازعة كان يلجأ إلى نصوص الدين دائماً ليؤيد موقفه ، وهذا يدعو إلى الاجتهاد في فهم النصوص أو تأويلها تأويلاً خاصاً ، عندئذ صار كل حزب سياسياً فرقة دينية لها معتقداتها ، كالشيعة والخوارج

(١) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٢٢ .

والأمويين والمرجئة . ثم عمد أصحاب كل فرقة إلى اصطناع الأحاديث ليدعموا بها معتقداتهم فصار الأمر متعلقاً بالدين ومسائله الاعتقادية تعلقاً كبيراً<sup>(١)</sup> .

وقد كان وراء هذا الخلاف حول الإمامة بحث فلسفى ، حول السلطة التى كان يمارسها الرسول نفسه فى حياته ، فلم يكن الرسول ﷺ صاحب سلطة روحية فقط ، بل كان حاكماً ، أى أنه كان يجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ، ولهذا كان من الطبيعى أن يتساءل المسلمون حول طبيعة السلطة التى يجب أن يزاولها خليفته ، هل يشترط فى الخليفة أو الإمام أن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، أم يكون صاحب سلطة زمنية فقط ، باعتبار أن السلطة الروحية انتهت بوفاة الرسول ؟ .

الذين قالوا بأن الخليفة صاحب سلطة زمنية فقط ، هم الذين قالوا بأن الخلافة أو الإمامة تكون بالاتفاق والاختيار ، أى بالبيعة والاستفتاء والشورى ، وهؤلاء هم أنصار أبى بكر ، وقد عرف هؤلاء وأنصارهم وأتباعهم بأهل السنة والجماعة . أما الذين قالوا بأن الخليفة لابد وأن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، فهم الذين تشيعوا لعل بن أبى طالب وقالوا : إن الخلافة تكون بالنص والتعيين ، وهم قد رأوا أن السلطة الروحية لم تنته بوفاة الرسول ، بل امتدت فى عالى بن أبى طالب وأيضاً فى الأئمة من بعده ، وهم أهل العترة ، ولهذا نسبوا العصمة إلى عالى والأئمة من ذريته ، إلى جانب قولهم بعصمة النبى ﷺ ، وذلك من أجل أن يؤكدوا امتداد السلطة الروحية فى الأئمة وعدم انقطاعها بوفاة الرسول ﷺ .

وقد ظهرت المعتزلة وأدلت بدلونها فى هذا الموضوع الخطير وحددت الإجابات على الأسئلة المطروحة فى عصرها والخاصة بقضية الإمامة ، وأهمها :

- هل يجب على المسلمين أن ينصبوا لهم إماماً أو خليفة أو حاكماً ؟ .
- ما الغرض من وجود مثل هذا الإمام ، وهل تتعلق أغراض الحكم بشئون الدنيا وحدها أم تتجاوزها إلى شئون الدين ؟ .
- هل يجوز أن يوجد إمامان فى وقت واحد كما اقترح الأنصار على المهاجرين بقولهم : منا أمير ومنكم أمير ؟ .

(١) دخلت قضية الإمامة مبحث العقائد ، حتى عند أهل السنة ، لأن الشيعة لما اعتبروها منذ البداية من أصول العقائد الإسلامية ، لم يوافقهم على ذلك أهل السنة ، ولكن احتاج أهل السنة فيما بعد إلى الرد على الشيعة ، فكانت قضية الإمامة من أهم العوامل التى عجلت بظهور علم العقائد أو علم الكلام .  
انظر : د . ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية - ص ٩٥ - ٩٦ .

- ثم ما الطريقة التي يتم بها نصب الإمام ، هل يكون ذلك بالنص عليه من الله أو الرسول نصاً خفياً أو ظاهراً ، أم يكون تعيينه بالاختيار والعقد ، ومن الذى ورد به النص ، إذا ذهبنا مع القائلين به ، وما الصفات والشروط التي يجب أن يكون عليها المرشح للإمامة عند القائلين بالعقد والاختيار ؟ .

- وأخيراً فهل يصح عزل الإمام وخلعه عن الحكم ، وما الأسباب التي تدعو إلى إقصائه ؟ .

إن هذه التساؤلات كانت مجالاً لخلافات فكرية وعملية جابهها المسلمون في مجال الفكر السياسى وجابهوها في التجارب السياسية المختلفة التي اقترحوها للتخلص من الأزمات العنيفة التي مرت بهم . وقد ناقشت المعتزلة كل هذه الأمور التي تخص قضية الإمامة وسنعرض لها في حينها .

ثانياً - مشكلة العلاقة بين الإيمان والعمل وأثرها السياسى :

الجدور السياسية لنظرية الإيمان : منذ اختلف المسلمون على الخلافة ، وجرحهم ذلك إلى حروب دامية أشدها وقعتا الجمل وصفين ، نشأت عندهم مشكلة مرتكب الذنوب الكبيرة<sup>(١)</sup> . ماذا يكون الحكم بالنسبة لمقترفيها ؟ ففى كلتا الواقعتين سفكت دماء المسلمين ، ولا بد أن يكون أحد الفريقين المتحاربين على الأقل على خطأ ، إذن فالجانب المخطئ منهما مسؤل عن تلك الدماء المسفوكة ، فماذا يكون الحكم فيه ؟ أيبكون معدوداً من المؤمنين ، أم يسلك فى زمرة الكافرين ؟ . وهكذا كان الخلاف حول هذه المسألة يشتد يوماً بعد آخر وتعقد المجالس وتقام الحلقات فى المساجد لمناقشتها وإبداء الرأى فيها .

لكن قضية مرتكب الكبيرة نشأ عنها موضوع آخر أثار جدلاً دينياً وفلسفياً كان له أكبر الأثر فى تعميق الخلاف بين الفرق المتنازعة ، لأنه كان يتصل بموضوع خطير هو تعريف الإيمان ، إذ كان من الطبيعى فى هذا الجو المشحون أن يرمى كل فريق أصحاب الفريق الآخر بالكفر .

وأخذت هذه الأسئلة تتردد على الألسن : ما الإيمان ؟ ومتى يظل المؤمن مؤمناً ؟ وما الكفر ؟ هل الإيمان مجرد تصديق بالقلب وإقرار باللسان بأن الله واحد وبأن محمداً رسوله ؟ إن كان هذا هو الإيمان ، فالجميع سواء فى إيمانهم ، ولا سبيل أمام أحد الفريقين

(١) راجع تعريف الكبائر وأنواعها فى : سعد الدين التفتازانى : شرح العقائد النسفية - تحقيق : د . أحمد حجازى السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - ١٩٨٨ - ص ٧١ - ٧٧ .

إلا أن يتهم الفريق الآخر بالكفر أو على الأقل بالتقصير في إيمانه . لابد إذن أن يتجه تفكير الجميع إلى إدخال عنصر جديد في دائرة الإيمان ، ألا وهو العمل ، فلا يكفي لكي يكون المؤمن مؤمناً أن يصدق بالقلب واللسان ، بل لابد أن يعمل عملاً صالحاً .

### العلاقة بين الإيمان والعمل عند الخوارج والشيعة وأثرها السياسي :

لما كانت أعمال كل فريق - الخوارج والشيعة - تبدو في نظر الفريق الآخر على أنها كبائر ، فقد اتفق كل من الخوارج والشيعة ، رغم الخلاف السياسي الكبير بينهما حول قضية الإمامة ، على إدخال العمل كعنصر أساسي من عناصر الإيمان ، وذلك ليتسنى لأصحاب كل فريق منهما أن يرمى أصحاب الفريق الآخر بالكفر وأن يحكم عليهم بالخلود في النار . فقد حكم الخوارج على خصومهم من المتشيعين لعل ، ومن أهل السنة والجماعة بالكفر ، وقد بلغ الأمر حدًا أن أصبحوا معه يكتفون بأن يطلقوا عليهم اسم « الموحدون » ويستكثرون أن يدخلوهم معهم في دائرة الإسلام والمسلمين<sup>(١)</sup> .

### الفصل بين الإيمان والعمل عند المرجئة وأثره السياسي :

أمام هذا التكفير الإجمالي ، قامت فرقة أخرى ، هي فرقة المرجئة ، فرأت أن الإنسان المذنب لم يفقد إيمانه ، على الرغم من فسقه وارتكابه الذنوب . ولعل ما يجب أن يقال في تبرير نشأة هذه الفرقة أنها رأت أن الشيعة تكفر الخوارج وأن الخوارج يكفرون الشيعة وأن أهل السنة والجماعة ينكرون موقف هاتين الفرقتين ، كما تنكر هاتان الفرقتان موقف أهل السنة والجماعة ، وأن المسلمين جميعهم بهذا الاعتبار سيصبحون كفرة ، فقالت المرجئة بأن المسلمين جميعهم مؤمنون ، وأرجأت العمل أى أجلت الحكم فيه ، وأخرجته من دائرة الإيمان . ومعنى هذا أن المرجئة فصلت بين العمل والإيمان ، فالعمل عندها شيء والأيمان شيء آخر .

كما أن ارتكاب الذنوب في رأيهم لا يهدم العقيدة ولا يخرج الإنسان من حظيرة الإيمان ، بل يجعل صاحبه فاسقاً سيتولى الله حسابه وسيعاقبه ، ولكن مصيره الجنة في نهاية الأمر استناداً لقول الله تعالى : ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٣٤ .

(٢) سورة الزمر : آية ٥٣ .

وقالت بعض فرقهم : لا يدخل المؤمن النار وإن أتى بكل المعاصي ، وقال بعضهم : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فالمرجئة سموا كذلك لأنهم أرجئوا الحكم على العمل أو تركوا الحكم فيه لله ، وذهبوا إلى أن العمل لا يمس إيمان المؤمن ، وقيل أيضاً إنهم سموا مرجئة لأنهم كانوا يبعثون الرجاء في الناس ، ولكن الشائع عنهم أنهم سموا كذلك لإرجائهم أو تأجيلهم الحكم في مرتكب الذنوب والكبائر<sup>(١)</sup> .

وقد استتبع هذا أنهم أرجئوا الحكم في بنى أمية ، ولم يحكموا عليهم بالكفر كما فعلت الخوارج والشيعة ، ويعتبر هذا مهادنة منهم للحكام ، فحكام بنى أمية في نظر المرجئة ، حتى من نسب إليه الفسق ، خلفاء شرعيون مادام قد انعقدت لهم البيعة ، ولهذا وجب لهم طاعتهم . من أجل هذا - كما يقول فنسك - استطاعت المرجئة أن تضمن رضا حكام بنى أمية عليهم ، وعلى الأقل استطاعت أن تضمن عدم التعرض لهم وذلك لأنهم كانوا قد آثروا الابتعاد عن الفتن والخصومات السياسية ، وفضلوا عدم الزج بأنفسهم في غمارها ، فلم يكونوا مع على ، ولم يكونوا مع خصومه ، وعاشوا في شبه عرلة عندما اعتزلوا جميع الفرق المتنازعة وآثروا لأنفسهم السلامة<sup>(٢)</sup> .

### ربط المعتزلة بين الإيمان والعمل وأثره السياسي :

ذهبت المعتزلة إلى أن الأعمال جزء من حقيقة الإيمان ، ولكن لا تدخل العبد المؤمن في الكفر ، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين<sup>(٣)</sup> ، فكان للمعتزلة الفضل في ربط الإيمان أو الاعتقاد بالعمل ، من خلال إبرازها قضية مرتكب الكبيرة ، والمنزلة بين المنزلتين ، وهذا الموقف وجد مجالاً عملياً للنقاش حول إشكالية الاعتقاد والعمل به .

وقد بين الزمخشري هذه العلاقة المنطقية بين الاعتقاد والعمل في قوله : « إن علماً بلا عمل ، كقوس بلا وتر ، حاملها حيران مرتبك في العماية لا يهتدى ( ... ) ، واعلم أن العلم إنما يتعلم لأنه إلى العمل سلّم ، كما أن العمل إلى ما عند الله ذريعة ، ولولاها ما علّم عِلْم ، ولا شرعت شريعة »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر آراء المرجئة في هذه القضية في : الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٣٩ - ١٤٦ ، البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) Encyclopedia of islam : Edited by : C.E Bosworth, E. van Dozet, B, Lewis and ch. pellat - leiden (٢) 1986 - V. 7- Art Murdjia .

(٣) التفنازلي : شرح العقائد النسفية - ص ٧١ .

(٤) محمود بن عمر الزمخشري : المقامات - تحقيق : يوسف بقاعى - دار الكتاب اللبناني - بيروت -

١٩٨١ - ص ١٥٣ - ١٥٦ .

كما أن « الله تعالى لم يعلم الناس ليكونوا عالين دون أن يكونوا عاملين ، بل علمهم ليعملوا ، وبين لهم ليتقوا التورط في وسط الخوف والوقوع في المضار والتوسط في المهالك ، فلذلك طلب الناس التبين وجلب السلامة من الهلكة والرغبة في المنفعة ، واحتملوا نقل العلم وتعجلوا مكروه المعاناة»<sup>(١)</sup> .

وقد استتبع رأيهم هذا أنهم حكموا على بنى أمية بالفسق ، لأنهم رغم إسلامهم ، وإيمانهم إلا أنهم ارتكبوا الكثير من المعاصي ففصلوا بهذا بين الإيمان والعمل .

ثالثاً : مشكلة الموقف من شرعية السلطة السياسية :

طرحت قضية الموقف من شرعية السلطة السياسية على مفكرى الإسلام ، بشكل حاد وملح ، بعد أن تحولت مؤسسة الخلافة إلى ملك عضوض ، ولاحق في الأفق معالم الكسروية في دمشق أيام معاوية بن أبي سفيان . وقد تعددت وجهات نظر الفرق السياسية بين مؤيد ومعارض للدولة الأموية على النحو الآتي :

رأى المرجئة :

وفقاً لمبادئ المرجئة من عدم تكفير مرتكب الكبيرة ، وإرجاء أمره إلى يوم القيامة ، فقد وقفوا من حكام الأمويين على اختلافهم ، موقف الرضا ، فالخلفاء من الأمويين حتى من نسب إليه الفسق خلفاء شرعيون ، انعدت لهم البيعة صحيحة ، فتجب طاعتهم ، إذ أن الإمام الذي يرتكب الكبائر لا يكفر ، والصلاة خلفه جائزة . وقد صور « ماك دونالد » موقفهم هذا قائلاً : « إن الأمويين في رأى المرجئة هم حكام للدولة الإسلامية عن حق ، فإن البيعة انعدت لهم ، وهم أقروا بوحداية الله ونبوة النبي ، فهم بذلك ليسوا مشركين وليس ثمة كبيرة يمكن أن تقارن بكبيرة الشرك ، ومن ثم فإن واجب المسلمين أن يقروا لهم بالسلطان ، وأن يرجئوا إلى يوم القيامة كل حكم أو إدانة على أخطائهم التي يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها ، فإن ما دون الشرك من الذنوب لا يكون مبرراً لأى شخص فى أن يخرج عليهم ، ويتحلل من بيعتهم»<sup>(٢)</sup> . ولم تكتف المرجئة بالرضا بخلافة الأمويين ، بل لجأت إلى وضع الأحاديث النبوية ، كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له فى الإسلام مركزاً فريداً<sup>(٣)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ونفس الصفحة .

(٢) Macdonald: Development of muslim theology, jurisprudence and constitutional theory - New York - (٢) 1926 - P. 123.

(٣) انظر أمثلة تلك الأحاديث فى : أبو يعلى الفراء : كتاب الإمامة - ضمن كتاب : نصوص الفكر السياسى الإسلامى ، الإمامة عند السنة - ليوسف أيش - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٦ - ص ٢٠٧ - ٢١١ .

## رأى الخوارج :

على العكس من رأى المرجئة نرى الخوارج قد حكمت بكفر بنى أمية ومن والايم ، كفر شرك أو كفر نعمة - على خلاف فى ذلك - لأنهم مرتكبو الكبائر<sup>(١)</sup> . كما ترى الخوارج أن « بنى أمية قد أصابوا إمرة ضائعة ، وقومًا طغامًا جهالًا ، لا يقومون لله بحق ، ولا يفرقون بين الضلالة والهدى ، ويرون أن بنى أمية أرباب لهم ، فملكوا الأمر وتسلطوا فيه تسليط ربوبية ، بطشهم بطش الجبابة ، يحكمون بالهوى ، ويقتلون على الغضب ، ويأخذون بالظن ، ويعطلون الحدود بالشفاعات ، ويؤمنون بالخونة ، ويعصون ذوى الأمانة ، ويتناولون الصدقة من غير فرضها ، ويضعونها غير موضعها ، فتلك الفرقة الحاكمة بغير ما أنزل الله فالعنوهم لعنهم الله »<sup>(٢)</sup> .

## رأى الشيعة :

إلى رأى الخوارج ، ذهب الشيعة ، بعدم شرعية الحكم الأموى ، لما لاقوه من اضطهاد كبير فى ظل الحكم الأموى ، فقد تتبع الأمويون أهل البيت وشيعتهم ، وحاربوهم حربًا ظالمة لا هوادة فيها ، وقد اتهمت الشيعة الدولة الأموية باغتصاب حقوق أهل البيت<sup>(٣)</sup> . ووسط ذلك الصراع الذى احتدم حول هذه القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة ، أدلى المعتزلة بدلوهم فى هذه القضية - قضية شرعية السلطة - ولقد جاء تقييمهم لها فى سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منذ أن نشأت عقب وفاة الرسول ﷺ وحتى عصرهم . وإليك رأيهم .

## موقف المعتزلة من شرعية الدولة الأموية :

ناقشت المعتزلة موقف الحاكم الذى لا يستند حكمه على الشرعية التى تحددها الرؤية الإسلامية للسلطة العليا فى المجتمع ، والتى تقوم على العدل والشورى والاختيار .

## رأى المعتزلة فى افتقاد الدولة الأموية لشرط العدل :

تشددت المعتزلة فى اشتراط العدل فى الإمام - كما سنوضح فى شروط الإمامة - وجعلوا هذا الشرط أساسًا تنهدم بانهدامه الإمامة الصحيحة ، وعليه فإن حكام بنى أمية فى جملتهم عند المعتزلة ليسوا بمؤمنين لافتقادهم شرط العدل . فقد كان معاوية - أول خليفة أموى - باغيًا فاسقًا ، لأنه لم يتمتع من وجهة نظر المعتزلة بشرط العدل ، فقد كان جائرًا غضب الحق

(١) الشهرستانى : الملل والنحل - ص ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ٧٣ .

(٢) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة - ج ٧ - ص ١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ٣٥ - ٣٦ .

أهله ، ثم « لما استوى على الملك ، واستبد على بقية الشورى ، وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين ، سار في الرعية بغير سنة الخلفاء ، وقتل على الشبهات »<sup>(١)</sup> ، « وقد قال الرسول ﷺ في صفة الأئمة : وإذا حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وهذه صفة معاوية »<sup>(٢)</sup> .

وصف المعتزلة لخلفاء الدولة الأموية بأنهم ملوك :

تصف المعتزلة خلفاء بني أمية بأنهم ملوك<sup>(٣)</sup> وفي هذه الكلمة ما فيها من معاني القهر والتسلط ، وهذا واضح من قول الجاحظ السابق عن معاوية أنه « استوى على الملك واستبد على بقية الشورى » ويظهر أيضاً في قول القاضي عبد الجبار عن معاوية « أنه كان بعيداً عن الدين أخذاً في طريقة التغلب والملك ، وظهور ذلك من حاله يغنى عن الإكثار فيه »<sup>(٤)</sup> .

حجج المعتزلة على عدم شرعية حكومة معاوية :

إن نظرة المعتزلة إلى الخلافة الأموية هي في الأساس نظرة إدانة وعدم اعتراف ، فالجاحظ لا يترك وجهاً قد يتعلق به الأمويون لإضفاء الشرعية على خلافتهم حتى ينقضه ويثبت تهالكه ، فقد « كانت الخلافة في عهدهم تنال بالوراثة وتستحق بالعمومة ، فليس للسفيايين ولا للمروانيين فيها دعوى ، لأن الهاشميين ألصق نسباً بالرسول . وإن كانت لا تنال إلا بالسوابق وحسن البلاء في الإسلام ونصرته حين كان في المهدي ضعيفاً يحتاج إلى النصراء ، فليس لهم في ذلك قدم مذکور ولا يوم مشهور » ، بل إن أبا سفيان في رأى الجاحظ « أسلم على ذغل ، ولولا أن العباس منعه من المسلمين لفتكوا به . ثم أسلم معاوية بعده إسلاماً غير خالص له ، وحارب علياً وسم الحسن وبعث بسريرين أرطاة إلى اليمن فقتل ابني عبيد الله بن العباس ، وهما غلامان لم يبلغا الحلم »<sup>(٥)</sup> ، إلى آخر هذه الأمور التي يأخذها الجاحظ على معاوية للبرهنة على بغيه وعدم شرعية حكومته من الأساس .

كما يرى القاضي عبد الجبار : « إن الوجوه التي لا يصلح معاوية للإمامة لها ، ظاهرة

(١) الجاحظ : رسائل الجاحظ - ج ٢ - رسالة في النابتة - ص ١٠ - ١١ .

(٢) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد : المغني في أبواب التوحيد والعدل - ج ٢٠ تحقيق : د . عبد الخليم محمود ، د . سليمان دنيا - الدار المصرية للتأليف والترجمة - د . ت - ق ٢ - ص ٧١ . والحديث رواه البخاري والترمذي - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج ٤ - ص ٣٥٦ .

(٣) القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٤٣ .

(٤) القاضي عبد الجبار : المغني - ج ٢٠ - ق ٢ - ص ١٤٧ .

(٥) عمرو بن بحر الجاحظ : رسائل الجاحظ - تحقيق : حسن السندوي - المطبعة الرحمانية - القاهرة ١٩٣٣ -

رسالة : فضل هاشم على عبد شمس - ص ٧٧ - ٧٨ .

لا شبهة فيها» ، وإن « من حاله مثل حال معاوية فلا شبهة في أمره ، مع الأمور التي ظهرت فيه ، التي أقل أحوالها الفسق من جهات كثيرة»<sup>(١)</sup> .

ثم يعدد القاضى عبد الجبار بعض هذه الصفات فيقول : « لو لم يكن فيه إلا فعله بمحجر وأصحابه ، واستلحاق زياد ، وتفويض أمر الأمة إلى يزيد وتحكمه على أموال المسلمين ووضعها في غير حقها ، ووثوبه على الأمر وشقه عصا الأمة ، وما ظهر منه من الخزي ، لكان كافيًا»<sup>(٢)</sup> .

ويرى أبو على الجبائى أن بيعة الحسن بن على لمعاوية باطلة لأنها « وقعت على حد الإكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع من البيعة»<sup>(٣)</sup> . والقاضى عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة» وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغًا لشرعية خلافته ، لأنه مفتقد لشروط الإمامة ، مرتكب لأمر تستوجب فسقه ، أهمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال ، ولأن الإجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه الإمامة حتى فى حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن على بن الحنفية وابن عباس وإخوته وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه والوقعة فيه<sup>(٤)</sup> .

كما روى القاضى عن شيوخه ، وقال هو كذلك ، أن فسق معاوية ودولة بنى أمية لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف هو فى كفر معاوية ، إذ أن البعض يشك فى إسلامه<sup>(٥)</sup> ، كما أن معاوية لم يكن يطلب الحق ، ولا يحامى عن اعتقاد ، بل كان همه توطيد الملك ، حتى سلك إلى ذلك كل سبيل<sup>(٦)</sup> .

أما يزيد ، فترى المعتزلة أنه قد زاد على أبيه فى البغى والجبروت ، فهو الذى استباح المدينة ، وقتل الحسين فى أكثر أهل بيته ، وهدم البيت الحرام ، وحمل بنات رسول الله ﷺ حواسر على الأقتاب العارية والإبل الصعاب . يقول الجاحظ : « خبرونا علام تدل هذه القسوة وهذه الغلظة ؟ » إنها لا تدل فى رأيه إلا على « سوء رأى وحقد وبغضاء ونفاق ،

(١) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ١٣٢ ، ق ٢ - ص ٧٠ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢٠ - ق ٢ - ص ٧١ .

(٣) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ٢ - ص ١٤٦ .

(٤) المصدر السابق : ق ١ - ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ق ٢ - ص ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ،

١٥٠ .

(٥) المصدر السابق : ق ٢ - ص ٩٣ .

(٦) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة - ج ٥ - ص ٧٨ .

وعلى يقين مدخول وإيمان مخروج وإن كان لا يعدو الفسق والضلال ، وذلك أدنى منازل ،  
فالفاسق ملعون»<sup>(١)</sup> .

ثم يأتي الفرع المرواني فيسرى عليه نفس الحكم ، فلم يكن مروان بن الحكم ولا ابنه  
عبد الملك ولا الوليد حكاماً ترضى حكومتهم ، فقد أكثروا في الأرض الفساد ، وأعادوا  
على البيت بالهدم ، وعلى حرم المدينة بالغزو ، وكان الحجاج أداتهم في القهر والبغى وإشاعة  
الرعب في النفوس<sup>(٢)</sup> .

وعمر بن عبيد يقيم أمراء بنى أمية وحكامها ، فيراهم عصابة من اللصوص يسرقون  
حقوق الناس جهراً وعلانية ، فلقد مر يوماً بجماعة يعكفون على شيء ويتجمهرون من  
حواله ، فسأل : ما هذا ؟ فقالوا له : إنه سارق يقطعون يده ، فقال : لا إله إلا الله ، سارق  
السر يقطعه سارق العلانية<sup>(٣)</sup> .

ويذكر ابن أبي الحديد : أن المعتزلة قد اتفقت على أن أمراء بنى أمية كانوا فجاراً ، عدا  
عثمان وعمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد<sup>(٤)</sup> .

وترى المعتزلة أن الأمويين قد عملوا على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصية  
القبلية طوراً ، وبلاستعباد المالئ طوراً آخر ، فكانوا يختمون أعناق المسلمين من الموالئ ،  
ويوسمونهم كما توسم الخيل ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس في الدين ، إن هم  
عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الأمر في الرق عند الرومان ، بل لقد باع الحجاج بعض خصوم  
سلطته السياسيين ، كما يباع الرقيق . وعندما جاء مسلم بن عقبة إلى المدينة ، ليأخذ بيعة  
أهلها ليزيد بن معاوية ، جعلهم يبيعون في مسجد رسول الله «على أن كلاً منهم عبد قن  
لأمير المؤمنين يزيد بن معاوية» ، « ولم يستثن من ذلك إلا الحسين بن علي الذي بايعه على  
أنه أخوه وابن عمه»<sup>(٥)</sup> .

(١) الجاحظ : الرسائل - رسالة في النابتة - ج ٢ - ص ١٢ - ١٤ .

(٢) المصنف السابق : ص ١٥ - ١٦ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة : عيون الأخبار - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٦ - ج ١ - ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٤) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة - ج ٢ - ص ٣٠٩ .

(٥) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد : المعنى في أبواب التوحيد والعدل - ج ١٥ - تحقيق : د . محمود

الخضيري ، د . محمود محمد قاسم - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - ١٩٦٥ - ص ٢٤٢ .

مهاجمة المعتزلة للناطقة الراضين بخلافة الأمويين :

لا يكتفى المعتزلة بالمهجوم على هؤلاء الملوك الأمويين ، بل يهاجمون من يرضون حكومتهم ، ويصفون هؤلاء الراضين بأنهم « نابتة أو حشو »<sup>(١)</sup> أى أنهم أناس لا يستمدون موقفهم هذا من أصل صحيح ولا عقل صريح . فالقاضي عبد الجبار يشن حملة شديدة على هؤلاء « الحشو » الذين يعتقدون إمامة الأمويين ، وذلك حين يقول : « لا حاجة بنا إلى الكلام فى إبطال إمامة معاوية ومن جاء بعده من الرواية وغيرهم ، لأن الأمر فى ذلك أظهر من أن يتكلف القول فيه ، وإنما يتعلق بإمامة هؤلاء القوم الحشو الذين يعتقدون أن الفاسق إذا تغلب على الأمر صار إماماً وصار أحق بالأمر ، ويزعمون فيمن يخرج بعدهم أنه خارجي وإن كان قد بلغ الغاية فى الفضل »<sup>(٢)</sup> . وبمقتضى هذا فإن هؤلاء النابتة أو الحشو ، كانوا يرون شرعية الحكومة الأموية ويدينون الخارجين عليها من أولى الفضل والدين ، فى حين يرى المعتزلة أن الإمامة الشرعية الصحيحة هى إمامة الحسن والحسين ومن تلاهما من أئمة الهدى الذين خرجوا على البغاة من ملوك بنى أمية ، فقد تحققت فيهم شروط الإمامة الصحيحة ، وبايعهم من أهل الفضل والدين من تنعقد ببيعتهم الإمامة<sup>(٣)</sup> .

رد المعتزلة على ابن الراوندى  
بشأن اتهامهم برفض خلافة الأمويين  
رغم رضا الصحابة بخلافهم :

يواجه المعتزلة هنا اعتراضاً مؤداه أنهم إذا كانوا ينكرون إمامة هؤلاء الحكام الأمويين ، فكيف رضى بها الصحابة والتابعون الذين عاصروا معاوية ويزيد وغيرهما من بنى أمية ؟ هل هؤلاء مخطئون فى الرضا ، أم المعتزلة مخطئون فى الإنكار ؟

إن ابن الراوندى صاحب كتاب « فضيحة المعتزلة » قد استغل هذا الموقف الاعتزالي لينفذ منه إلى التشنيع على المعتزلة بأنهم يكفرون أكثر الصحابة الذين كفوا عن معاوية ويزيد ،

(١) يقصد المعتزلة « بالنابتة » كما يدل الاشتقاق اللغوي للكلمة ، أصحاب الاتجاهات غير الأصلية فى الإسلام ، أى أنهم أناس نبتت آراؤهم حديثاً من غير جذور تربطها بالأصول الإسلامية الصحيحة . ويشمل هذا الاصطلاح شيعة بنى أمية الذين يوالون معاوية بزعم الصحبة ، وهؤلاء الذين يرون جواز إمامة الفاسق ، أما الحشو فيقصد بهم الذين يقبلون الروايات بدون تحقيق ويحشون بها أذهانهم دون نظر ، والمحدثون هم أبرز من يصدق عليهم هذا المصطلح عند المعتزلة . انظر : د . عبد السلام هارون : مقدمة الجزء الثانى من رسائل الجاحظ - ص ٥ .

(٢) القاضي عبد الجبار : المعنى - ج ٢٠ - ق ٢ - ص ١٥٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٤٥ .

ولكن الخياط يرد عن المعتزلة هذه التهمة فيقول : « هذا كذب منك على المعتزلة ، بل تزعم المعتزلة أن الصحابة والتابعين بإحسان الذين كانوا زمن معاوية ويزيد معذرون في جلوسهم عنهم لعجزهم ولقهر بنى أمية لهم بطعام أهل الشام ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها»<sup>(١)</sup> .

فحالة الضرورة إذن هي ما يفسر بها المعتزلة موقف هؤلاء الصحابة والتابعين . وإذا استحضرننا تفسيرهم لأصلهم الخامس « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » عرفنا أن المعتزلة لا يتناقضون هنا مع أنفسهم ، فقد وضعوا شروطاً لممارسة هذا الأصل بالطريقة الصحيحة من بينها ألا يترتب على القيام به مضرة تلحق المرء في نفسه أو ماله أو عياله ، فالواجب أن يغلب على ظن القائم بتنفيذ هذا الأصل أنهم يكفون مخالفيهم<sup>(٢)</sup> ، فإن لم يغلب هذا على الظن فلا يلقون بأنفسهم إلى التهلكة .

### تقييم المعتزلة للأمويين على أساس سياسي وليس ديني :

جدير بنا أن ننبه إلى أن تقييم المعتزلة للدولة الأموية هو تقييم سياسي ، لدولة سياسية ، نبع من أسباب سياسية ، فنقطة انطلاق المعتزلة في إدانتهم للدولة الأموية هي اغتصاب الأمويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة شورية إلى ملك عضوض ارتكبوا في ظله ما يرتكبه الملوك ، وصنعوا ما يصنعه الجبارون .

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بنى أمية على توحيد الله أو نبوة رسوله ، إذ هم يقولون : « إن الملوك من بنى أمية ، ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ، ولا أعداء لرسول الله ، بل كانوا على ملة الإسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويرعون من أعدائه»<sup>(٣)</sup> . ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون عن هؤلاء الملوك : « ولكنهم شابوا ذلك بحب الدنيا ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ، وغير ذلك من الكبائر والمناكير التي ارتكبوها»<sup>(٤)</sup> .

كما أن المعتزلة لا يبخسون معاوية حقه في العمل الذي نهض به في الدولة الإسلامية قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن « معاوية قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ، وغزا معه في تلك المغازي خلق

(١) الخياط : الانتصار - ص ١٦١ .

(٢) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ١٤٣ ، أبو الحسن بن علي بن إسماعيل الأشعري : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق : هـ . ريتز - مطبعة الدولة - استانبول - ١٩٢٩ - ج ٢ - ص ٤٥١ .

(٣) قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد : تثبيت دلائل النبوة - تحقيق : د . عبد الكريم عثمان - بيروت -

١٩٦٦ - ج ٢ - ص ٥٨١ .

(٤) المصدر السابق : ص ٥٩٢ .

كثير من المهاجرين والأنصار والبدرين ، وكانت فيه عفة عن أموالهم . وكان عمر كثير التصفح لأحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به ، فلما مضى عثمان كان من أمر معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين على فأحبط عمله ، وضل ضلالاً بعيداً»<sup>(١)</sup> .

فتقييم المعتزلة لخلفاء بنى أمية ، تقييم سياسى ، من منطلق سياسى ، يراهم ملوكاً وولاء وأمرأء فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم فإن الخروج عليهم والثورة ضدهم ، عند التمكن واجب على المسلمين .

### موقف المعتزلة من خلافة عمر بن عبد العزيز :

يبقى موقف المعتزلة من عمر بن عبد العزيز ، وهو موقف العدل والإنصاف لهذا الخليفة رغم أنه من البيت الأموى ، ولم يصل إلى منصبه بالاختيار والعقد والبيعة ، وإنما وصل إليه بالميراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : إنه قد أصبح للخلافة أهلاً بالعدل الذى أشاعه ، يقول عمرو بن عبيد فى هذا : « لقد أخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين أخذها »<sup>(٢)</sup> كما عبر أبو على الجبائى عن تولى المعتزلة جيلاً بعد جيل لعمر بن عبد العزيز ، وتبريرهم لعله ذلك التولى فقال : « إن عمر بن عبد العزيز كان إماماً لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرضا المتجدد من أهل الفضل »<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم فقد وقف المعتزلة من خلافة عمر بن عبد العزيز موقفاً مغايراً لموقفهم من غيره من خلفاء الدولة الأموية .

ولكن شذ الجاحظ عن المعتزلة فى موقفهم من خلافة عمر بن عبد العزيز ، فقد نسب القول بالجبر إلى عمر ، واتخذ نقطة الخلاف هذه مرتكزاً ينطلق منه ليجرد الرجل من فضائله ، فقد قال عنه : « إنه كان من أعظم خلق الله قولاً بالجبر ، حتى يتجاوز الجهمية ، وكان يصنع فى ذلك الكتب من جهله بالكلام وقلة اختلافه إلى أهل النظر »<sup>(٤)</sup> وهذه التهمة

(١) المصدر السابق : ص ٥٩٣ .

(٢) أبو الحسين على بن الحسين السعوى : مروج الذهب - تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - القاهرة - ١٩٥٨ - ج ٣ - ص ٢٠٥ .

(٣) القاضى عبد الجبار : المنى - ج ٢٠ - ق ٢ - ص ١٥٠ .

(٤) انظر نماذج من تلك التهم فى : الجاحظ : الرسائل - تحقيق : حسن السندوبى - رسالة : فضل هاشم

على عبد شمس - ص ٨٩ - ٩٠ .

الأخيرة هي في الحقيقة أساس كل التهم التي قذف بها الجاحظ عمر ، لأنها تمثل الخلاف المذهبي بين عمر وبين المعتزلة .

#### رابعاً - مشكلة القدر وبعدها السياسي :

طرحت فكرة القدر قبل ظهور الاعتزال ، مما كان له أكبر الأثر في ظهور المعتزلة وقولها بالاختيار وحرية الإرادة .

والقدرية مصطلح قصد به هؤلاء الذين ينسبون القدر إلى الإنسان لا إلى الله سبحانه وتعالى ، أو بعبارة أخرى ، هؤلاء الذين يرون أن العبد حر الإرادة وأنه خالق فعل نفسه ، وليست هناك وراء تصرفاته الاختيارية قوة خارج ذاته ترغمه عليها ، إن فعلاً وإن تركاً ، وذلك خضوعاً لمنطق الثواب والعقاب واقتناعاً بفلسفة الجزاء ، وإلا لهدمت هذه الفكرة « ولم تأت لائمة من الله لذنب ، ولا محمداً لمحسن ، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسيء ولا المسيء أولى بالذم من المحسن »<sup>(١)</sup> .

وتجمع المصادر التي بين أيدينا على أن أول من نادى في الإسلام بفكرة القدر بهذا المفهوم<sup>(٢)</sup> هو معبد بن خالد الجهني الذي نشأ بالبصرة في حدود النصف الثاني من القرن الأول الهجري<sup>(٣)</sup> .

وقد أثرت فكرة القدر في ذلك الوقت بالذات ، لظروف سياسية ، فهذه الفكرة كانت موضع إقرار من المسلمين قبل ذلك ، ولم تطرح للنقاش لعدم وجود ما يدعو إلى ذلك ، أما في المراحل التالية ، إبان الخلافة الأموية ، فقد جدد ظروف سياسية دعت إلى طرح هذه الفكرة للنقاش على نطاق واسع ، ذلك أن حكام بني أمية كانوا يستغلون فكرة الجبر وحتمية القضاء للإيحاء بأن تصرفاتهم قدر لا محيض عنه . يقول القاضي عبد الجبار رواية عن شيخه أبي علي الجبائي : « ثم حدث رأي المجبرة من معاوية لما استولى على الأمر ورآهم لا يأترون بأمره ، فقال : لو لم يرني ربي أهلاً لهذا الأمر ما تركني وإياه ، ولو كره الله ما نحن فيه لغيره »<sup>(٤)</sup> .

(١) القاضي عبد الجبار : المنية والأمل - ص ٧ .

(٢) قد يحمل القدر مفهوماً مضاداً عند البعض أي قد يعني الجبر ، انظر : القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٦٧ .

(٣) الحافظ الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال - القاهرة - ١٩٠٧ - ج ٣ - ص ١٨٣ .

(٤) القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - ص ١٤٣ .

وقد ظهرت المعتزلة فى هذا الجو المشحون بالمناقشات حول فكر الجبر والجبرية واستغلاله فى المعارك السياسية ، فأدلت بدلوا فى هذا الموضوع الخطير وطرحت فكر حرية الإرادة والاختيار للإنسان ، فأصبح قاعدة أساسية يقوم عليها الفكر الاعتزالي كله .

#### خامساً - مشكلة الشعوبية :

عاشت المعتزلة فى عصر انتشرت فيه ظاهرة « الشعوبية » ، ولا نبأغ كثيراً إذا قلنا : إن الشعوبية كانت من أخطر الظواهر السياسية فى المجتمع العباسى ، وأن ظهورها فى هذا العصر كان أمراً طبيعياً نتيجة لما تحقق لطوائف الموالي من ارتقاء طبقي اجتماعى ، نقلهم من الطبقة الدنيا فى المجتمع الأموى ، إلى أعلى المراتب الاجتماعية فى المجتمع العباسى ، وكان لهذا التغيير أثره المباشر فى بروز ظاهرة الشعوبية ، وهى ظاهرة قامت على أساس مفاخرة الشعوب الأعجمية ، وعلى رأسها الشعب الفارسى ، للعرب مفاخرة تستمد مقوماتها من حضارتهم ، وما كان العرب فيه من بدوأة وحياة خشنة .

وينبنى هذا القول على أساس أن المجتمع العباسى كانت تسود فيه ثلاث نزعات :

الأولى : تذهب إلى أن العرب خير الأمم .

والثانية : تذهب إلى أن العرب ليسوا أفضل من غيرهم من الأمم ، ولا أية أمة أفضل من أية أمة أخرى .

والثالثة : تميل إلى الحط من شأن العرب ، وتفضل غيرهم من الأمم عليهم<sup>(١)</sup> ، وكان لكل من أصحاب هذه النزعات حججهم وأسانيدهم .

والحق أن الشعوبية يصدق عليها وصف الظاهرة الاجتماعية ، فهى لم تكن عقيدة محددة التعاليم ، ذات شعائر بعينها ، لكنها كانت ضرباً من السلوك الجمعى استند دعاته إلى ما كان فى تعاليم الإسلام من مساواة بين المسلمين وعدم تفضيل شعب على شعب ، أو جنس على جنس ، ذلك أن العقوبة أو المثوبة فى ظل الإسلام ، إنما تقوم على الأعمال مهما كان جنس أصحابها .

ثم تحول هؤلاء الدعاة بفعل الارتقاء الاجتماعى لطوائفهم وفتاتهم الاجتماعية فى المجتمع العباسى إلى نوع من القهر الخارجى على أفراد المجتمع العباسى ، وكان لهذا القهر أساليبه المتنوعة ، وبالمثل كانت له نتائجها المتباينة الأثر على المجتمع وأفراده ، خاصة أن سلوك

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام - دار النهضة المصرية - القاهرة ١٩٧٨ - ج ١ - ص ٤٩ - ٥٥ .

الشعوبيين كان مؤزرًا بالنزعة الوطنية والعصبية الدينية لدعاتهم ، ومن ثم رأينا الكثير من ينتمون إلى عناصر غير عربية من العلماء والأدباء والشعراء يصدر عن روح شعوبية واضحة ، من مثل ما هو مشهور عن أبي عبيدة اللغوى الذى بلغ من فساد طويته أن طعن فى بعض أنساب الرسول ﷺ (١) .

ويظهر أن العناصر الأجنبية فى المجتمع العباسى ، شاركت فى هذه النزعة الشعوبية ، وأذكت جذوتها ، كل على قدر ما أتيح له من مؤثرات تلائم ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية ، وإذا كان مسلك فريق من الشعوبية إزاء العرب اتسم بالاعتدال ، فإن جانبًا منهم اتسم مسلكه بالتطرف والتنقص من قدر العرب وتصغير شأنهم ، وهؤلاء كانوا طوائف مختلفة فمنهم رجال السياسة الذين كانوا يريدون أن يستأثروا دون العرب بالحكم والسلطان ، ومنهم قوميون كانوا يثيرون مشاعر قومهم ضد العرب الذين اجتاحت ديارهم وقوضوا دولهم ، ومنهم مجان أعجبته الحضارات الأجنبية وما اقترن بها من خمر ومجون واستمتاع بالحياة ، وأشد من كل هؤلاء عتفًا وغيظًا من العرب ، الملاحدة والزنادقة الذين كانوا يبغضون الدين الحنيف وكل ما اتصل به من عرب وعروبة (٢) .

وقد عاشت المعتزلة فى هذا العصر الذى انتشرت فيه ظاهرة الشعوبية مما كان له أكبر الأثر فى أفكارها السياسية ، وخاصة فى مجال الفكر القومى الذى ينتصر للعروبة والإسلام . وسوف نقوم بتفصيل ظاهرة الشعوبية ودور المعتزلة فى مواجهتها فى فصل مستقل من هذا الكتاب .

(١) الجاحظ : البيان والتبيين - ج ١ - ص ٣٠٨ .

(٢) عمرو بن بحر الجاحظ : الحيوان - تحقيق : د . عبد السلام هارون - مؤسسة الحلبي - القاهرة ١٩٦٦ - ج ١ - ص ٥٦ - ٥٨ ، د . شوقى ضيف : العصر العباسى الأول - دار المعارف - القاهرة - د . ت - ص ٧٥ ، د . محمد عويس : المجتمع العباسى من خلال كتابات الجاحظ - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٣٨٤ .